

Distr.: General
9 October 2003
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على أمر من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم بروتوكول بريتوريا بشأن تقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية في بوروندي، الموقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بين الحكومة المؤقتة وحركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بزعامة بيير نكورونزيزا.

وهذه المرحلة الهامة في عملية السلام في بوروندي حديرة بتزكية المجتمع الدولي ودعمه، لا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأرجو تعميم نص هذا البروتوكول على جميع أعضاء المجلس بوصفه وثيقة رسمية.

(توقيع) مارك انتيتوروي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بروتوكول بريتوريا بشأن تقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية
في بوروندي

الديباجة

إن حكومة بوروندي المؤقتة والجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفان"؛

إذ يحيطان علما بالتزامهما بالتوصل إلى اتفاق شامل بهدف تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في بوروندي؛

وإذ يعترفان بمبادئ وأهداف اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي ومبادئ وأهداف الدستور المؤقت لجمهورية بوروندي؛

يؤكدان من جديد التزامهما بوقف إطلاق النار بين الطرفين الموقع في أروشا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فضلا عن الإعلان المشترك الملزم بشأن التنفيذ العملي لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الموقع في بريتوريا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

وإذ يعترفان أيضا بالبيان الصادر عن القمة الإقليمية في دار السلام في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي جدد فيه الطرفان التزامهما بإطار للتفاوض لتسوية جميع المسائل العالقة المتعلقة بتقاسم السلطة السياسية والاتفاق الفني للقوات؛

وإذ يسلمان بأن الصراع في بوروندي يستلزم إجراء حوار شامل بمشاركة جميع المجموعات والحركات السياسية؛

وإذ يدر كان الحاجة إلى حفز تنفيذ أحكام مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن عملية السلام في بوروندي، واحترام مضمونها؛

يُتفقان بموجب هذا على الشروع في العملية التالية بهدف إنفاذ اتفاق تقاسم السلطات وفقاً لأحكام الفقرتين ١-١-١٢^(١) و ١-١-١٥^(٢) من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وحكومة بوروندي المؤقتة.

القضايا المتعلقة بالسلطة السياسية

السلطة التنفيذية

سيحصل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على أربعة مناصب وزارية بما فيها وزير دولة. وستستشير الرئاسة وزير الدولة في جميع المسائل الرئيسية.

السلطة التشريعية

الجمعية الوطنية

١ - سيشارك المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في مكتب الجمعية الوطنية على النحو التالي:

- النائب الثاني للرئيس

- وكيل الأمين العام

وستتم الزيادة في عدد أعضاء المكتب ليصل إلى ٦ أعضاء.

وسيتم تعيين مستشارين على مستوى موظفي الجمعية الوطنية.

٢ - وسيحصل أيضاً المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على ١٥ مقعداً في الجمعية.

٣ - وستتخذ إجراءات لاحترام التوازن بين المجموعات السياسية وفقاً لما ينص عليه اتفاق أروشا.

(١) سيشارك المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في اتفاقات تقاسم السلطة مع حكومة بوروندي المؤقتة. وسيتم التفاوض بشأن التفاصيل بين الأطراف المعنية.

(٢) ستشمل عملية الإدماج القوات المسلحة البوروندية، ودوائر الشرطة والاستخبارات وفقاً لما ينص عليه ذلك اتفاق أروشا.

مجلس الشيوخ

ستناقش مسألة مشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في مجلس الشيوخ في الاجتماع المقبل، قبل انعقاد القمة الإقليمية. (انظر المادة السابعة أدناه).

حكام المقاطعات

سيكون من نصيب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية:

- ثلاثة حكام
- خمسة مستشارين.

السلك الدبلوماسي

سيكون من نصيب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية:

- سفيران
- ستة سكرتيرين و/أو مستشارين.

الحكم المحلي

سيكون من نصيب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية ٣٠ مديرا إداريا.

المؤسسات العامة

سيشرف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على ٢٠ في المائة من هذه المؤسسات. وسيتم التفاوض بشأن التوزيع الدقيق للحصص في وقت لاحق.

القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن

ستشمل عملية تقاسم السلطة فيما يتعلق بالدفاع والأمن المرحلتين التاليتين:

أولا - قوات الدفاع الوطني البوروندية

١-١ تجميع القوات

سينتقل المقاتلون التابعون للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى المناطق التي تحددها اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار تحت إشراف البعثة الأفريقية. وسيتم تجميع القوات المسلحة البوروندية في مناطق يُتفق عليها وتحت إشراف البعثة الأفريقية، وستعفى بعض العناصر وفقا لأحكام الفقرة ١-١-٧^(٣) من اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢-١ التحقق

١-٢-١ ما أن يتم إيواء الأفراد وتجميعهم في مناطق محددة، تشرع اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في إجراء عملية تحقق لتحديد حجم كل قوة. وسيتم تقرير أهلية الأفراد الذين يقدمهم كل طرف على أساس الاتفاق الفني للقوات، الذي سيوضع في صيغته النهائية، وذلك بتوجيه/تحت قيادة اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار.

١-٢-٢ وسيشكل الأفراد الذين سيتقرر أنهم مؤهلون قوام قوات الدفاع والأمن الجديدة في بوروندي.

٣-١ تشكيل قوات الدفاع الوطني البوروندية

١-٣-١ ستتكون الأركان العامة المندمجة وهيئة الضباط من ٦٠ في المائة من الجيش الحكومي و ٤٠ في المائة من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

١-٣-٢ والأركان العامة المندمجة هي التي ستحدد تكوين ضباط الصف والجنود وفقا لحجم كل طرف والتوازن المتفق عليه.

١-٣-٣ وبناء على اقتراح من الأركان العامة، تقرر الحكومة:

- هيكل قوات الدفاع الوطني البوروندية

- حجم الجيش و

- تكوين هيئة الضباط.

(٣) لغرض معالجة الحالة الأمنية الحالية في بوروندي، ستعفى بعض العناصر من القوات المسلحة البوروندية من تطبيق أحكام المادة ١-١-٧ لأجل الاضطلاع بالمهام الأمنية الضرورية.

١-٣-٤ وسيتم توزيع مناصب القيادة على أساس التوازن الإثني (٥٠-٥٠) وفقاً لما ينص على ذلك اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

١-٣-٥ وسيقوم رئيس جمهورية بوروندي بتأكيد هذا الاتفاق عن طريق مرسوم رئاسي.

١-٤ تسريح القوات

١-٤-١ سيتم تسريح المقاتلين التابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو القوات المسلحة البوروندية الذين يتبين عدم أهليتهم للانضمام إلى قوات الدفاع الوطنية. بموجب الاتفاق الفني للقوات، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة ١-٤-١^(٤) من اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١-٤-٢ وستكون عملية تسريح هؤلاء المقاتلين وإدماجهم تدريجية، مع مراعاة الاستقرار الاجتماعي وقدرة الحكومة على أخذهم على عاتقها. وستشرف الحكومة على هذه العملية من خلال وزير الدولة ووزير الدفاع.

١-٤-٣ وستنفذ المرحلة النهائية من التسريح حالما يتم تعيين الحكومة المنتخبة. وستشرف حكومة بوروندي على هذه العملية آخذة في الاعتبار الحجم اللازم لقوات الدفاع الوطني البوروندية والعمل الذي تضطلع به حكومة بوروندي المؤقتة.

ثانياً - قوة الشرطة البوروندية

٢-١ يتفق الطرفان وعلى إنشاء قوات شرطة جديدة في بوروندي.

٢-٢ سيحدد هيكل قوة الشرطة الجديدة بناء على المبادئ التالية:

- الشمولية والإدماج

- يحدد هيكل الأركان العامة على أساس مبدأ ٦٥ في المائة لحكومة بوروندي المؤقتة

و ٣٥ في المائة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية

- مبدأ التوازن الإثني (٥٠-٥٠).

٢-٣ وسيحدد تكوين هياكل المبتدئين في قوة الشرطة على أساس مبدأ الشمولية.

(٤) ستتولى حكومة بوروندي المؤقتة والبعثة الأفريقية تقديم خدمات الرعاية للمقاتلين المجمعين وإلى جميع الأفراد المشاركين في عملية الإدماج كما ستعملان على وضع مجموعة من التدابير الخاصة بالأفراد الذين لا تستوعبهم عملية الإدماج في جيش بوروندي الجديد. وسيولى اهتمام خاص بالمقاتلين والمدنيين الذين أقعدوا أو شوهوا بسبب الحرب.

٤-٢ وستتخذ القرارات على أساس توافق الآراء.

ثالثا - قوات الدرك

- ١-٣ ستعامل قوات الدرك بوصفها جزءا من القوات المسلحة البوروندية.
- ٢-٣ ويمكن إلحاق عناصر الدرك بكل من قوات الدفاع والشرطة الجديدة.
- ٣-٣ وبالمثل، تُلحق العناصر التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية - قوة الشرطة البوروندية.

رابعا - الميليشيا

ستجرد الميليشيا من أسلحتها وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحت إشراف البعثة الأفريقية، وذلك في بداية عمليتي التجميع والإيواء في الثكنات.

خامسا - الاستخبارات

- ١-٥ يوافق الطرفان على إنشاء وزارة للاستخبارات تحت إشراف الرئيس.
- ٢-٥ يقدم الطرفان للرئيس أسماء الأشخاص الذين سيعملون في هيئة الأركان العامة للاستخبارات.

وستكون المعايير المتفق عليها كالتالي:

- ٦٥ في المائة من حكومة بوروندي المؤقتة
- ٣٥ في المائة من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية
- مبدأ التوازن الإثني (٥٠-٥٠).

٣-٥ وبعد اطلاع الرئيس على قدرات/أهلية الأشخاص المقترحين واقتداء بمبدأي التكامل والشمولية، يمارس السلطة التقديرية في تحديد التكوين النهائي للأركان العامة للاستخبارات.

سادسا - حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

١-٦ في معالجة الحالة الأمنية الحالية في بوروندي، سيتم إعفاء بعض العناصر من القوات المسلحة البوروندية من التجميع في الثكنات، وذلك وفقا لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢-٦ وقبل إنشاء قوة الدفاع الوطني، وعملا بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، يتم تشكيل وحدات عسكرية مشتركة للاضطلاع بمهام محددة.

سابعاً - المسائل المتعلقة

- الحصانة المؤقتة
 - المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية كحزب سياسي
 - الاتفاق الفني للقوات
 - مشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في مجلس الشيوخ.
- يجري البت في هذه المسائل في الاجتماع المقبل الذي سيعقد على سبيل الاستعجال.

حرر في بريتوريا، جنوب أفريقيا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

حكومة بوروندي المؤقتة،
(توقيع) فخامة السيد دومسيان نداييزي
رئيس جمهورية بوروندي

عن حركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية -
قوات الدفاع عن الديمقراطية
(توقيع) السيد بيير نكورونزيزا
الممثل القانوني لحركة المجلس الوطني للدفاع
عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية

وبحضور:

السيد جاكوب زوما
نائب رئيس جمهورية أفريقيا
ميسر عملية السلام في بوروندي